الخلاصة
في العلو والكلام والرؤية

إعداد:

د/ عيسى بن عبد الله السعدي

أستاذ العقيدة بجامعة الطائف

مقـدمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد درَّست توحيد الصفات لطلاب الشريعة بجامعة الطائف عدة سنوات، وكانت الدراسة في هذه المادة تتم على مرحلتين:

الأولى: دراسة القواعد والضوابط المتعلقة بهذا التوحيد، وكان التعويل في هذا الجانب على الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى –، ثم صار الاعتماد بعد ذلك على القواعد المثلى لابن عثيمين – رحمه الله تعالى –، لسهولتها ويسرها على الطلاب.

الثانية: دراسة تفصيلية لأهم الصفات؛ وكان التعويل في هذا الجانب ولا زال على شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي – رحمه الله تعالى –، إلا أنني رأيت أنه قد فرق الكلام في الصفات، ووجدت في كلامه صعوبة على كثير من الطلاب، فأعددت لهم ملخصاً في الصفات التي أسهب المؤلف في تفصيلها وتقريرها؛ لكثرة من خاض فيها بالحق تارة وبالباطل تارات، وأضفت لذلك ما تدعو الحاجة إلى إضافته من كتب السلف، وهذه الصفات هي:

- صفة العلو، وما يرتبط بها من الصفات، كالاستواء والنزول.
- صفة الكلام.
- صفة الرؤية.

وأرجو أن يكون في ذلك كفاية لهم ولمن كان في مثل مستواهم، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ،،،

كتبه

د/ عيسى بن عبد الله السعدي

أستاذ العقيدة بجامعة الطائف

صفة العلو

العلو من أعظم الصفات، وأدلته في الكتاب والسنة تبلغ ألف دليل أو تزيد، ولهذا أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات صفة العلو، وكثرت نصوصهم في ذلك حتى صار إثبات العلو من المعالم الكبرى لعقيدة السلف، والعلو عند السلف لا يناقض المعية، ولهذا قال كثير من أئمة السلف: «إن الله فوق العرش وعلمه في كل مكان».

وذهبت الحلولية من الجهمية والصوفية إلى القول بأن الله حال بذاته في كل مكان وليس فوق العرش اعتماداً على الفهم الخاطئ لنصوص المعية العامة، ومنهم من اشتط فقال بوحدة الوجود كابن عربي الطائي، والرد على عقيدة الحلول من وجوه:

١. أن النصوص الدالة على المباينة عاصمة من القول بالحلول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤] ففرق بين الخالق والمخلوق، وقوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] فرق بين الداعي والمدعو.

٢. أن المعية في اللغة تدل على مطلق المصاحبة ولا تدل على الحلول والاختلاط.

٣. أن المعية وردت عامة وخاصة، ونصوص المعية الخاصة أكثر من العامة، فلو كانت المعية تدل على الحلول لكانت عامة لا تقبل التقييد والتخصيص.

٤. أن عقيدة الحلول كعقيدة النصارى فإنهم يزعمون أن اللاهوت امتزج بالناسوت في شخص المسيح، بل إنها أقبح لأن النصارى خصوه بالمسيح وهؤلاء جعلوه عاماً في كل المخلوقات.

س/ ما الفرق بين عقيدة الحلول ووحدة الوجود ؟

جـ/ عقيدة الحلول تعني أن الله حال في خلقه وليس بمستوٍ على عرشه، وقد تبنى هذه العقيدة الحلاج وأتباعه إلى اليوم، أما عقيدة وحدة الوجود فقد ابتدعها ابن عربي الطائي وأتباعه كالسهروردي وابن الفارض والجيلي ولا زالت موجودة إلى اليوم، وهي تعني أن الرب والخلق شيء واحد، والخلق إنما هم مظاهر للخالق، وأكمل مظهر للخالق هو ظهوره في شخص محمد ﷺ، ولهذا يسمونه بالإنسان الكامل بناء على هذه النظرة.

وظاهر أن هذه العقائد تناقض صفة العلو كل المناقضة، فليس عندهم إله متميز عن خلقه مستو على عرشه، وإنما هو إله حال في خلقه أو متحد بهم، ومن المهم التنبيه على عقيدتين مشهورتين ترتبطان بعقيدة الحلول ووحدة الوجود، وهما: عقيدة النور المحمدي، وعقيدة الحقيقة المحمدية.

فعقيدة النور المحمدي: يزعم فيها الحلاج أن للنبي ﷺ حقيقتين، قديمة: وهي النور الأزلي الذي كان قبل الأكوان، والأخرى حادثة: وهي التي وجدت عام الفيل، ثم استمد علمه وعرفانه من ذلك النور القديم، الذي هو بزعمهم مصدر علوم الأنبياء وعرفان الأولياء.

أما **عقيدة الحقيقة المحمدية** فقد ابتدعها ابن عربي الطائي، وصاغها في كتبه المشهورة مثل: (فصوص الحِكَم)، و(الفتوحات المكية) وغيرها، وخلاصتها: أن النبي ﷺ وإن تأخر وجود طينته إلا أنه موجود في الأزل بحقيقته، فالحقيقة المحمدية موجودة قبل الخلق وكان فيها أول تعينات الحق (الله) وأكملها؛ ولهذا يطلقون على النبي ﷺ لقب (الإنسان الكامل)، وعن هذه الحقيقة صدر الخلق كله بحقائقه وعلومه، فمن مشكاة خاتم النبيين خلق كل شيء، ومن مشكاة خاتم النبيين استمد الأنبياء والأولياء علمهم وعرفانهم !!

وهذا من الغلو الذي حذر منه النبي ﷺ، وقد بلغ فيه هؤلاء مبلغ النصارى في المسيح لا بل أكثر.

س/ هل هناك أقوال في صفة العلو تخالف عقيدة السلف سوى ما ذكر من عقيدة الحلول ووحدة الوجود ؟

جـ/ نعم، هناك أقوال أخرى منها:

١. قول طوائف من أهل الكلام والتصوف كأبي معاذ التومني وأبي طالب المكي، فقد زعموا أن الله بذاته فوق العالم وهو بذاته في كل مكان جمعاً بين نصوص العلو والمعية، وهذا قول متناقض لأن المعية بمعنى العلم؛ ولهذا قال علماء السلف: «هو على العرش وعلمه في كل مكان».

٢. قول المعتزلة والأشاعرة، فقد أجمعوا على إنكار علو الذات، وقالوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين ولا محايث (أي: لا متصل بالعالم ولا منفصل عنه)؛ وحجتهم أن المحايثة تعني الحلول وهو قول باطل، والمباينة تعني أن الله في جهة، والجهة من خصائص الأجسام والأجسام متماثلة، أي: أن العلو بزعمهم يقتضي التمثيل ويناقض عقيدة التوحيد.

والرد عليهم من وجوه:

١. أن علو الذات ثابت بالفطرة والعقل والنقل، وآحاد الأدلة تزيد على الألف، ولا يعقل أن تقوم الأدلة المتكاثرة على ما هو محال في ذاته.

٢. أن لفظ الجهة لفظ مبتدع لم يرد به كتاب ولا سنة، وهو مجمل فإن أريد به معنى وجودي فالله منزه أن يحيط به شيء من مخلوقاته لا السماوات ولا غيرها، وإن أريد به معنى عدمي وهو ما وراء العالم فالله سبحانه لا شك أنه فوق العالم، والشرائع كلها مبناها على إثبات العلو كما قال ابن رشد.

٣. أن دعوى تماثل الأجسام مبنية على القول بالجوهر الفرد (الجزء الذي لا يتجزأ)، وهي نظرية أثبت ابن تيمية بطلانها، وكذلك العلم الحديث مطبق على بطلانها، وليس في العقول ما يقبل هذه الدعوى.

٤. أن التمثيل الباطل هو إثبات شيء من خصائص المخلوق للخالق أو العكس، وإثبات الصفات وعلو الذات لا يستلزم التمثيل بوجه من الوجوه؛ لأن الاشتراك في الاسم لا يستلزم الاشتراك في المسمى.

٥. أن القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه يعني نفي وجوده، ثم إن هذه الدعوى محالة في ذاتها لأن الكون في داخل العالم والكون في خارجه متقابلان تقابل سلب وإيجاب، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر ويستحيل رفعهما معاً لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وقد أجابوا عن هذا بأنهما متقابلان في حق الله تقابل عُدْم ومَلَكة، فلا يلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر بل إنه يجوز رفعهما معاً، ففروا من التشبيه بالمخلوقات وشبهوه بالجمادات. والحق أن الوجود في داخل العالم أو خارجه متقابلان في حق الله تقابل سلب

وإيجاب فيستحيل رفعهما ويلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر؛ ولهذا فإن كثيراً من نفاة العلو مالوا إلى القول بالحلول عند العبادة خاصة؛ لأن النفوس جبلت على التوجه لجهة المعبود فلما نفوا علوه لم يبق أمام النفوس إلا أن تطلبه في هذه الموجودات إما متحداً بها أو حالاً فيها.

س/ هل لعقيدة الحلول ووحدة الوجود والقول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه دليل نصي من كتاب أو سنة ؟

ج/ بالنسبة لعقيدة الحلول ووحدة الوجود فهذه أخذها هؤلاء القوم عن الفلسفة الهندية كما نبه لذلك البيروني وغيره، أما القول بأن الله لا داخل ولا خارج العالم والجوهر الفرد فقد أخذها المعتزلة عن الفلسفة اليونانية لما ترجمت في عهد المأمون، ثم أخذها الأشاعرة عن المعتزلة فهي فلسفة دخيلة على الإسلام، وقد نبه النبي ﷺ على ذلك: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة ...**».

فإن هذا الحديث لا يعني التقليد في السلوك فقط بل يعني التقليد في العقائد والسلوك على حد سواء، وهو ما وقع بالفعل وبخاصة في الفرق التي حادت عن مذهب السلف.

أدلة السلف على علو الذات:

استدل السلف على علو الذات بالفطرة والعقل والإجماع والنقل.

دلالة الفطرة على صفة العلو:

الفطرة من أعظم أدلة صفة العلو، فالخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى، وقد ذكر الشارح أن أبا جعفر الهمداني حضر مجلس أبي المعالي الجويني (إمام الحرمين)، وهو يتكلم في نفي صفة العلو ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان (يعرِّض بنفي العلو)، فقال الهمداني: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال أحد قط: يا الله إلا وجد في قلبه ضرورة لطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا ؟! فلطم أبو المعالي على رأسه وبكى وقال: حيرني الهمداني، وضج المسجد بالبكاء.

ومما يحسن ذكره هنا أن بعض الأشاعرة قصد شيخ الإسلام ابن تيمية في حاجة له، فتشاغل عنه شيخ الإسلام حتى ضجر ورفع بصره إلى السماء قائلاً: يا الله ! فالتفت إليه شيخ الإسلام وقال له: إلى من ترفع بصرك وأنت لا تثبت على العرش إلهاً يعبد ! أو كلمة نحوها ! فاستدل بتصرفه الفطري على ثبوت هذه الصفة التي أنكرها الأشاعرة !

وقد اعترض الأشاعرة على هذا الدليل الفطري بما خلاصته:

أن الناس إنما يرفعون أبصارهم إلى السماء لأنها قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة الصلاة، والجواب عن اعتراضهم من وجوه :

١. أن القول بأن السماء قبلة الدعاء لم يقله أحد من سلف الأمة ولا أنزل الله به من سلطان، فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

٢. أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، فيستحب للداعي أن يستقبل القبلة كفعل النبي ﷺ في مواطن كثيرة، فمن قال بقبلتين إحداهما للصلاة وهي الكعبة والأخرى للدعاء وهي السماء فقد ابتدع في الدين وخالف جماعة المسلمين.

٣. أن القبلة هي ما يستقبله العابد بوجهه كما تستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء والذكر، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إلى السماء.

٤. أن طلب الرب في جهة العلو أمر فطري لا تختلف فيه الشرائع، فلو كانت السماء قبلة الدعاء كما يزعمون لاختلفت من شريعة إلى شريعة؛ لأن القبلة تقبل النسخ كما نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة.

دلالة العقل على صفة العلو:

استدل السلف على صفة العلو عقلاً بما خلاصته:

أن الله تعالى لما خلق العالم فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً من ذاته، والأول باطل لأنه بمعنى الحلول أو قريباً منه، فتعين الثاني فيكون العالم منفصلاً عن الرب مبايناً له. وإذا ثبتت المباينة فإما أن يكون الرب في جهة العلو أو السفل إذ لا جهة أخرى؛ لأن العالم كروي

ولا شك أن جهة العلو هي الأشرف والأكمل، فيكون الرب في جهة العلو قطعاً لأنها أشرف الجهات، ولاستحالة القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه.

وقد اعترض الأشاعرة على الدليل العقلي بتصحيح احتمال أن يكون الله لا داخل العالم ولا خارجه؛ لأن إبطال هذا الاحتمال إنما كان بحكم الوهم والخيال لا بحكم العقل، ولا يجوز استخدام القوة الوهمية محل القوة العقلية، فالعقل يقضي بصحة هذا الاحتمال بدليل وجود المجردات العقلية والنفوس الفلكية والكليات المطلقة وهي لا داخل العالم ولا خارجه.

والجواب أن هذه العقول والنفوس والكليات إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان، ووجود الرب تبارك وتعالى وجود عيني لا ذهني، فكيف يجعل من جنس هذه الخيالات ! وهذه صورة من استنصار أهل الباطل بعضهم ببعض، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ﴾ [الأنعام: ١١٢].

دلالة الإجماع على صفة العلو:

أجمع علماء السلف على أن الله ﷻ عال على خلقه مستو على عرشه، يقول الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله ﷻ فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب المسلمين وما يعتقدان في ذلك فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار، فكان من مذهبهم أن الله ﷻ على عرشه بائن من خلقه».

ونصوصهم في إثبات العلو كثيرة ذكرها أبو القاسم اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة، وعبد الله بن الإمام أحمد في شرح السنة، وابن خزيمة في كتاب التوحيد، والآجري في الشريعة وغيرهم، والغريب أن الرازي يزعم أنه ليس على إثبات العلو إلا الحنابلة والكرامية، وهذا من طرقهم في التنفير عن مذهب السلف، كما أن من طرقهم التعبير عن صفة العلو بالجهة لينفر عنها الناس.

دلالة النقل على صفة العلو:

الأدلة النقلية على صفة العلو كثيرة جداً، ذكرها الشارح تبعاً لابن تيمية – رحمه الله – الذي استقرأها حتى بلغ بها نحواً من عشرين نوعاً، تحت كل نوع ما لا يحصى من الأدلة فمن ذلك:

١. التصريح بالفوقية مقروناً بأداة (من) المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

٢. ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

٣. التصريح بالعروج إليه، نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله ﷺ: «**يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم**».

٤. التصريح بالصعود إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

٥. التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

٦. التصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: ٥١].

٧. التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر: ١]، ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾﴾ [غافر: ٢]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت: ٢]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، ﴿حم ﴿١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾﴾ [الدخان: ١ – ٥].

٨. التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ﴾

[الأنبياء: ١٩]، ففرق بين (من له) عموماً وبين (من عنده) من مماليكه وعبيده خصوصاً، وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه : «**أنه عنده فوق العرش**».

٩. التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين : إما أن تكون (في) بمعنى (على)، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك ولا يجوز الحمل على غيره.

١٠. التصريح بالاستواء مقروناً بأداة (على)، مختصاً بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة (ثم) الدالة على الترتيب والمهلة.

١١. التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ: «**إن الله يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً**».

١٢. التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

١٣. الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله في اليوم الأعظم في المكان الأعظم، قال لهم : «**أنتم مسؤولون عني فماذا أنتم قائلون ؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من هو فوقها وفوق كل شيء قائلا : «**اللهم اشهد**»، فكأنا نشاهد تلك الأصبع الكريمة وهي مرفوعة إلى الله وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه : «**اللهم اشهد**»، ونشهد أنه بلغ البلاغ المبين وأدى رسالة ربه كما أمر، ونصح أمته غاية النصيحة، فلا يحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطع المتنطعين وحذلقة المتحذلقين ! والحمد لله رب العالمين.

١٤. التصريح بلفظ : (الأين)، كقول أعلم الخلق به وأنصحهم لأمته وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه : (أين الله) في غير موضع.

١٥. شهادته ﷺ لمن قال إن ربه في السماء بالإيمان.

١٦. إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السماوات فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧]، فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

١٧. إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار.

١٨. النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى من الكتاب والسنة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، ولا يرونه إلا من فوقهم كما قال ﷺ: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ٥٨﴾، ثم يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم**» رواه الإمام أحمد في المسند وغيره من حديث جابر رضي الله عنه.

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية؛ ولهذا طرد المعتزلة النفيين، وصدق أهل السنة بالأمرين معاً وأقروا بهما، وأثبت الأشاعرة الرؤية مع نفي العلو فصاروا مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء!

س/ ما موقف المتكلمين من هذه الأدلة النقلية الصريحة في إثبات صفة العلو؟

جـ/ خلاصة ما ذكروا أنها ظواهر سمعية تخالف القواطع العقلية كنفي الجهة وما أدى إليها من الجسمية ولوازمها فيجب أن تؤول أو تفوض.

س/ اذكر نماذج من تأويلات المتكلمين لأدلة العلو النقلية؟

جـ/ لذلك أمثلة كثيرة، منها:

١. تأويل نصوص الفوقية بفوقية المنزلة والرتبة لا بفوقية الذات والمكان، كما يقال: الأمير فوق الوزير، وهذا تأويل باطل؛ لأنه يخرج بالكلام عن التمجيد والمدح إلى التنقص والقدح، لأن مقارنة الكامل بالناقص تنقص للكامل كما قيل:

ألم تـر أن السـيف يـنقص قـدره إذا قيـل إن السـيف أمضـى مـن العصـا

٢. تأويل نصوص العلو بعلو المكانة لا بعلو المكان، وهذا باطل لأن علو المكانة فرعٌ لعلو المكان وتبعٌ له، وإثبات الفرع لا بد أن يتقدمه إثبات الأصل، وهذا يدل على أن هؤلاء المتكلمين كما قال شيخ الإسلام: «يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات وفرقوا بين المختلفات كما تقتضيه المعقولات، ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات، يسفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات».

٣. تأويل نصوص الاستواء بمعنى الاستيلاء لا بمعنى العلو والارتفاع، وهدفهم من هذا التأويل إبطال دلالة صفة الاستواء على علو الذات، وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

قـد اسـتوى بشـر عـلى العـراق مـن غـير سـيف ولا دم مهـراق

وهذا التأويل لا يعرفه أحد من السلف، وأول من قال به الجهمية والمعتزلة ثم شاع في كتب التفسير، وهذا المعنى يخالف المعروف في معنى الاستواء لغة، فإن الاستواء لغة بمعنى العلو والارتفاع، كما ذكر ذلك أبو العالية ومجاهد والخليل والفراء وغيرهم، وذكر ابن قتيبة أنه يرد بمعنى الاستقرار أيضاً، وقد ورد الاستواء في القرآن في سبعة مواضع كلها بلفظ الاستواء، دون أن يذكر الاستيلاء ولو في موضع واحد، وقد أنكر علماء اللغة تفسير الاستواء بالاستيلاء وقالوا: إن البيت منحول لتصحيح المذهب، ثم إن هذا التفسير غير مستقيم من الجهة العقدية الإيمانية؛ لأن الاستواء لو كان بمعنى الاستيلاء لكان عاماً في جميع الخلائق، فيجوز أن يقال: إنه مستو على الماء، أو الأرض، أو الجبال، أو الشجر؛ لأنه مستول عليها ولما كان مختصاً بالعرش، وأيضاً فتفسيره بالاستيلاء يقتضي أن يكون هناك مغالبة سابقة للاستيلاء، والله لا مغالب له وهذا يحقق ما ذكره شيخ الإسلام من أنهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التأويلات والتحريفات.

٤. تأويل نصوص النزول بنزول الملك أو نزول الأمر والرحمة؛ لأن إجراء النزول على ظاهره يدل على صفة العلو، فالنزول المعقول إنما يكون من أعلى إلى أسفل، والسلف الصالح على إثبات النزول على حقيقته، فقد ورد في النصوص تسعة أنواع للنزول أشهرها

النزول في كل ليلة إلى السماء الدنيا، كما ورد في الحديث الصحيح: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**»، وهو حديث متواتر مستفيض رواه عن النبي ﷺ أكثر من عشرين صحابياً، واتفق علماء الحديث على صحته وتلقيه بالقبول، وهو دليل على إثبات النزول لله على الوجه اللائق به، وأما تأويله بنزول الملك أو الأمر أو الرحمة فالجواب عنه من وجوه:

أ- أن يقال: هل تريدون بنزول الرحمة أو الأمر ذوات أو صفات ؟ فإن أردتم الذوات وهي الملائكة فهي تنزل إلى الأرض في كل وقت، والحديث خص النزول بجوف الليل الآخر وجعل منتهى النزول إلى سماء الدنيا، وإن أردتم نزول الصفات وهو ما يحل في قلب المؤمن من الخشوع وينزل عليه من الرحمة، فهذا حاصل في الأرض لا في سماء الدنيا.

ب- أن لفظ الحديث يمنع من هذا التأويل، فلو كان النازل ملكاً لقال: من يدعو الله فيستجيب له، ومن يستغفر الله فيغفر الله له ... ويستحيل أن يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يستغفرني فأغفر له ... غير رب العالمين.

ج- أن تأويل أخبار النزول يبطل مذهبهم في نفي العلو، وتأويل العلو يبطل مذهبهم في النزول؛ لأن القول بنزول الأمر أو الملك فيه دلالة على إله فوق العرش ينزل من عنده الأمر أو الملك.

وينبغي أن نعلم أن إثبات النزول إنما هو على الوجه اللائق، فلا يلزم منه شيئاً من خصائص المخلوقين كالتخلي والتملي، فإن الصحيح عند السلف أن الله ينزل ولا يخلو منه العرش، وبهذا تسقط شبهة اختلاف ثلث الليل في البلاد، بل إن هذا الاختلاف دليل على أن الرب لا يخلو منه العرش وقت النزول وإلا لما كان فوق العرش قط، كما بسط ذلك شيخ الإسلام – رحمه الله – في شرح حديث النزول.



العرش والكرسي

معنى العرش:

العرش لغة: سرير الملك، كما قال عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [النمل: ٢٣].

واصطلاحاً: هو سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات وأعلاها وأكبرها.

أدلة العرش:

من أدلة العرش: قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [البروج: ١٥]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، وقوله ﷺ: «**إذا سألتم الله فسلوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن**»، وفي الحديث: «**إن الناس يصعقون فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش** ...» الحديث، والنصوص في ذكر العرش كثيرة، وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف.

معنى العرش عند الفلاسفة والمتكلمين:

فسر بعضهم العرش بأنه فلك مستدير محيط بالعالم من كل جهة، وهو الفلك الأطلس أو الفلك التاسع، وهذا خلاف اللغة فإن العرش لغة سرير الملك وليس فلكاً، وخلاف الشرع فإن الحديث الصحيح يدل على أن له قوائم والفلك لا قوائم له.

وفسره آخرون بالمُلْك، وهو تفسير باطل خلاف اللغة كما هو واضح، وخلاف الشرع فإن الله يقول: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧]، هل يصح: ويحمل ملك ربك **!!** ويقول: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] فهل يصح أن يقال: وكان ملكه على الماء **!!**

الفرق بين العرش والكرسي:

للعلماء في العرش والكرسي ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الكرسي هو العرش، وهذا القول ينسب للحسن البصري، وهو ضعيف لا يصح عنه كما ذكر ذلك ابن كثير، ويرده أن النصوص فرقت بين العرش والكرسي.

القول الثاني: أن الكرسي هو العلم، وينسب هذا القول لابن عباس، وهو مخالف للمحفوظ عنه ويخالف اللغة ويخالف النصوص، ويشبه قول المتكلمين في تفسير العرش بالملك؛ ولهذا قال الشارح: «الأشبه أنه من جراب أهل الكلام».

القول الثالث: أن العرش هو سرير ذو قوائم تحمله الملائكة والكرسي موضع القدمين، كما قال ابن عباس، وهو بين يدي العرش كالمرقاة إليه، كما قال غير واحد من السلف.

ولا شك أن القول الثالث هو الصحيح، ولكن ينبغي التنبه إلى أن وصف الكرسي بهذا الوصف لا ينافي عظمته، فقد ورد أن: «**السماوات السبع في الكرسي كدراهم سبعة ألقيت في ترس**»، قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ولكن بالنسبة للعرش هو كما ورد: «**ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض**».

غنى الرب عن العرش:

الله ﷻ غني عن العرش وما دونه من الخلق، وإنما استوى عليه لحكمة لا لحاجة، وكون العالي فوق السافل لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه، فالسماء الثانية فوق الأولى وليست محتاجة إليها، والسماء فوق الأرض وليست مفتقرة إليها، فإذا كان هذا ممكناً في المخلوق فإمكانه في الخالق من باب أولى، فلا يلزم من استوائه على العرش حاجته له أو حصر العرش له.

الجمع بين صفة العلو والإحاطة:

لا شك أن الله عال على عرشه ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، ولا شك أن الله محيط بخلقه ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴿١٢٦﴾﴾ [النساء: ١٢٦]، وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك وأن المخلوقات داخل ذاته تعالى الله عن ذلك، وإنما المراد إحاطة عظمته بخلقه فالخلق بالنسبة لعظمته كخردلة كما ورد: «**ما السماوات السبع والأرضون السبع في يد**

الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»، ومن المعلوم أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته وهو في الحالين مباين لها عال عليها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف، ألا يقبل العقل أن يكون عال على عرشه ومحيط بخلقه وأن يدنو من بعض خلقه وهو مستو على عرشه.



صفة الكلام

صفة الكلام من أشهر مسائل العقيدة، حتى قيل: إن علم الكلام إنما سمي بذلك نسبة إلى هذه الصفة؛ لأنها أشهر مسائل العقيدة، وقد بدأ الخلاف في صفة الكلام في عهد المأمون، ووقعت المحنة في عهد المعتصم، واستمرت إلى عهد المتوكل الذي رفع الله المحنة في زمانه، ولكن لا زال الخلاف في هذه المسألة على أشده إلى اليوم، وقد اختلف الناس في هذه المسألة على عشرة أقوال ذكرها ابن القيم في مختصر الصواعق، ولخصها الشارح في شرح الطحاوية إلا أنه لم يذكر قول الاتحادية الذين يزعمون أن كل كلام في الوجود كلامه، وسنقتصر لضيق الوقت على أربعة أقوال فقط هي: قول الفلاسفة، وقول المعتزلة، وقول الأشاعرة، وقول السلف.

مذهب الفلاسفة في صفة الكلام:

يرى الفلاسفة أن كلام الله تبارك وتعالى هو ما يفيض على النفوس الزكية من العقل الفعال (عقل فلك القمر) وهو العقل العاشر عند الفلاسفة، وهذا مذهب الفارابي وابن سينا ومن سار على طريقتهم كالإسماعيلية وغلاة المتصوفة.

وهذا القول من أخطر ما قيل في صفة الكلام؛ لأنه يتضمن محاذير كثيرة منها:

١. أن علاقة الله بالعالم علاقة فيض أو صدور لا خلق مباشر كما عليه المسلمون، والتدبير في العالم ليس من شأن الله بل من شأن عقل فلك القمر، وهذا من أعظم الشرك في الربوبية كما نص على ذلك ابن تيمية في الصفدية.

٢. إنكار حقيقة الكلام، فألفاظ القرآن ليست من كلام الله، وهو مجرد معنى فاض من العقل الفعال وليس كلامه بالصورة التي عليها المسلمون من أن جبريل سمعه من الله لفظاً ومعنى ثم نقله إلى الرسول ﷺ كما سمعه.

٣. إنكار حقيقة النبوة واعتبارها مجرد كمال في القوة القدسية والنفسية والخيالية؛ ولهذا لا يقولون بختم النبوة، ويعتبرون الملائكة مجرد قوى لا ذوات حقيقية.

مذهب المعتزلة في صفة الكلام:

يعتقد المعتزلة أن كلام الله عموماً والقرآن خصوصاً مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه وليس صفة قائمة به، وإضافته إلى الله إضافة تشريف لا إضافة صفة لموصوف، وقد بدأ هذا القول عل يد الجهمية والمعتزلة وأقنعوا المأمون بهذا القول حتى اعتقده وحمل الناس عليه، ثم جاء بعده المعتصم الذي بطش بالإمام أحمد وسجنه وضربه، ثم الواثق الذي اشتد في حمل الناس على القول بخلق القرآن حتى قتل بعض علماء السلف الذين أنكروا خلق القرآن، واستمر الأمر كذلك حتى رفع الله المحنة على يد المتوكل – رحمه الله –.

س/ هل هناك أحد اليوم على عقيدة المعتزلة في خلق القرآن ؟

جـ/ نعم، على هذه العقيدة عدة فرق، منها:

١. الشيعة الإمامية (الرافضة).

٢. الزيدية، وهم من أصرح الفرق في القول بخلق القرآن.

٣. الإباضية، وقد ألف مفتي الإباضية أحمد الخليلي كتاباً بعنوان (الحق الدامغ)، قرر فيه مذهبه وانتصر له في ثلاث مسائل: خلق القرآن، ونفي الرؤية، والقطع بخلود أهل الكبائر في النار. وقد طبع عدة طبعات.

وقد استدل المعتزلة على خلق القرآن عقلاً بأن وصف الله بالكلام يلزم منه التشبيه لأن الكلام لا يعقل إلا بفم ولسان ولهاة وهي من خصائص الأجسام، واستدلوا نقلاً بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [الزمر: ٦٢] والقرآن شيء فيكون مخلوقاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] و(جعل) بمعنى (خلق)، ولهم أدلة كثيرة لا يتسع المقام لبسطها.

الرد على المعتزلة:

يمكن الرد على المعتزلة من وجوه كثيرة منها:

١. أن المضاف إلى الله ﷻ إما أن يكون ذاتاً وإما أن يكون وصفاً، فإن كان ذاتاً فإضافته إضافة تشريف؛ كبيت الله، وناقة الله، وإن كان وصفاً فإضافته إضافة صفة لموصوف؛ كعلم الله، وقدرة الله، وعزة الله، والكلام من هذا النوع لا من النوع الأول كما يقول المعتزلة.

٢. أن إثبات الكلام لا يستلزم إثبات الفم واللسان واللهاة بدليل قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم ﴾ [يس: ٦٥]، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ﴾ [فصلت: ٢١] فأثبت الكلام للأيدي والأرجل والجلود دون أن يكون لها فم أو لسان أو لهاة وكذلك تسبيح الحصى وسلام الحجر كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من الرئة.

٣. أن عموم (كل) في كل موضع بحسبه، ويفهم ذلك بالقرائن الحسية والعقلية واللفظية فمثلاً: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٥] خرج من عمومه المساكن والجبال والسماوات، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النمل: ٢٣] ليس على بابه وإنما المراد ما يؤتاه الملوك عادة، وهكذا قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ ﴾ [الزمر: ٦٢] أي: كل شيء مخلوق فلا يدخل في ذلك كلام الله وصفاته كما لم تدخل فيه ذاته المقدسة؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات.

٤. أن (جعل) ليست بمعنى (خلق) في كل استعمال، فإنما تكون بمعنى (خلق) إذا تعدت إلى مفعول واحد كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ﴾ [الأنعام: ١]، أما إذا تعدت إلى مفعولين كقوله: ﴿ وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ ﴾ [النحل: ٩١]، وقوله: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤] فإنها لا تكون بمعنى (خلق)، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] تعدى لمفعولين فلا يكون بمعنى (خلق).

٥. أن القول بخلق الكلام والقرآن باطل عقلاً؛ لأنه إما أن يكون خلقه في ذاته فيكون محلاً لمخلوقات وهو محال، وإما أن يكون خلقه في غيره فيكون كل كلام في الوجود كلامه، وإما أن يكون خلقه قائماً بنفسه وهذا مستحيل؛ لأن الصفة لا بد لها من ذات تحملها وتقوم بها، فلم يبق إلا أن يكون كلام الله صفةً من صفاته لا خلقاً من مخلوقاته.

مذهب الأشاعرة في صفة الكلام:

يعتقد الأشاعرة أن كلام الله معنى واحد قائم بذات الله، وهذا المذهب يحتاج لشرح يكشف غموضه.

فقولهم: (معنى) يقصدون أن كلام الله مجرد المعنى دون اللفظ، فاللفظ عندهم مخلوق من كلام جبريل؛ ولهذا يقولون: إن القرآن عبارة عن كلام الله، أي: أن جبريل فهمه وعبر عنه بلفظ من عنده، ويشبههم في هذا الكلابية إلا أنهم يقولون: القرآن حكاية عن كلام الله، والخلاف بينهم سطحي، وكذلك الماتريدية فإنهم يقولون: إن الله خلق الألفاظ في الهواء فسمعها جبريل وليست من كلام الله، فهذه الفرق الثلاث يجمعها أن كلام الله مجرد المعنى دون اللفظ؛ ولهذا يسمون السلف: لفظية، أي: أنهم يدخلون اللفظ والصوت في مسمى الكلام !!

قولهم: (واحد) يعني: أن كلام الله ﷻ لا تكثر فيه ولا تبعض، وإنما هو شيء واحد إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، والذي حملهم على القول بوحدة كلام الله تعالى هو الفرار من قيام الحوادث بذات الله تبارك وتعالى، والكلابية وإن وافقوا الأشاعرة على أن كلام الله مجرد المعنى إلا أنهم يقولون: إنه أربعة معانٍ هي: الأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار (أي: الاستفهام).

قولهم: (قائم بذات الله) أي: أن الكلام من الصفات الذاتية لا من الصفات الاختيارية التابعة لمشيئة الله، فجعلوه من جنس العلم والقدرة؛ ولهذا مال الرازي في المطالب العالية إلى أن كلام الله هو علمه وإرادته، وهذه سفسطة وصرف لمعنى صفة إلى معنى صفة أخرى.

وقد استدل الأشاعرة لمذهبهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ٤٠﴾ [الحاقة: ٤٠] فزعموا أن هذا يدل على أن الرسول أحدث لفظه، والرد من وجوه:

١. أن الله قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ﴾ [الحاقة: ٤٠] ولم يقل: إنه قول ملك أو نبي، فعلم أنه بلغه لا أنشأه.

٢. أن الرسول في إحدى الآيتين جبريل وفي الأخرى محمد، فإضافته إلى كل منهما تدل على أن الإضافة للتبليغ، إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يضاف للآخر.

٣. أن الكلام ينسب لمن قاله مبلغاً كما ينسب لمن قاله مبتدئاً، والنسبة هنا لمن قاله مبلغاً.

كما استدلوا على أن الكلام مجرد المعنى دون اللفظ بقول الأخطل:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فقالوا: إن هذا البيت يدل على أن الكلام مجرد ما في النفس من المعاني والرد من وجوه:

١. أن هذا البيت مصنوع وليس في ديوان الأخطل، وعلى تقدير صحته فالأخطل شاعر نصراني والنصارى قد ضلوا في صفة الكلام.

٢. أن الأشاعرة يمنعون الاستدلال بأخبار الآحاد على العقيدة حتى لو كانت في الصحيح، فكيف يستدلون على هذه العقيدة ببيت لم تثبت نسبته !

٣. أن الكلام لغة اسم للفظ والمعنى، كما أن الإنسان اسم للروح والبدن، فمن جعل المعنى من الله واللفظ من الرسول فقد أشبه النصارى دون أن يشعر، يقول شارح الطحاوية: «إفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذي قالته النصارى في عيسى عليه السلام»، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه.

س/ كيف ترد على القائلين بالكلام النفسي، أي: أن كلام الله مجرد المعنى دون اللفظ ؟

ج/ نرد عليهم نقلاً وعقلاً، فنقلاً نرد عليهم بحديث: «**إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به**»، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، فدل على أن الكلام ليس اسماً لمجرد ما في النفس من المعاني كما يزعمون.

وأما عقلاً فنرد عليهم بقولنا: إن الله تعالى كلم موسى، فهل فهم موسى عليه السلام كل كلام الله أو بعضه ؟ إن قلتم: فهمه كله، فهذه مكابرة لأنكم جعلتم علمه كعلم الله، وإن قلتم: فهم بعضه، فقد أقررتم بتبعض الكلام ونقضتم مذهبكم في القول بوحدة كلام الله وأنه معنى واحد، وهذا رد الإمام السجزي على الأشاعرة نقله الشارح عنه.

مذهب السلف في صفة الكلام:

يعتقد السلف في صفة الكلام أن الله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وبكلام يقوم به، وهو يتكلم به بحرف وصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المذهب يحتاج إلى شرح أجمله في النقاط التالية:

١. أن صفة الكلام أزلية النوع كسائر صفات الله خلافاً للكرامية الذين قالوا بحدوثها فراراً من إثبات حوادث لا أول لها (التسلسل).

٢. أن الكلام من الصفات التابعة لمشيئة الله خلافاً للأشاعرة الذين جعلوها صفة ذاتية، فالكلام وإن كان أزلي النوع إلا أن آحاده متجددة تبعاً لمشيئة الله.

٣. أن الكلام من الصفات القائمة بذات الله خلافاً للمعتزلة الذين جعلوها منفصلة عن الله؛ ولهذا قالوا بخلق الكلام والقرآن.

٤. أن الصوت داخل في مسمى الكلام، فاللفظ عند السلف كالمعنى كلاهما يمثلان حقيقة الكلام، وعلى هذا تدل النصوص كحديث: «**إن الله ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب**».

س/ ما أدلة السلف على صفة الكلام ؟

ج/ استدلوا على صفة الكلام عقلاً بأن الكلام كمال؛ ولهذا أبطل الله ألوهية العجل بعدم الكلام؛ لأنه نقص يبطل الألوهية قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وكل كمال فالله أولى بالاتصاف به.

واستدلوا نقلاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وقوله: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴿١٠٨﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٨] فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة.

وقد عقد البخاري في صحيحه باباً في كلام الله مع أهل الجنة، وذكر فيه أحاديث كثيرة تدل على كلام الله مع أهل الجنة كحديث: «**أن النبي ﷺ كان يوماً يحدِّث وعنده رجل من أهل البادية، أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع، فقال له: أولست فيما شئت؟ قال: بلى، ولكني أحب أن أزرع، فأسرع فبذر، فتبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده وتكويره أمثال الجبال، فيقول الله تعالى: دونك يا ابن آدم، فإنه لا يشبعك شيء، فقال الأعرابي: يا رسول الله، لا تجد هذا إلا قرشياً أو أنصارياً، فإنهم أصحاب زرع، فأما نحن فلسنا بأصحاب زرع، فضحك رسول الله ﷺ**».



صفة الرؤية

صفة الرؤية من أعظم مسائل العقيدة وأشهرها، وهي من معالم عقيدة السلف الكبرى، وهي أعظم غاية ينتهي إليها العباد، فمن نالها فقد نال كل خير، ومن حرمها فقد حرم من كل خير، وأهل العلم حين يتكلمون عن صفة الرؤية يتكلمون عنها من ثلاث زوايا: الرؤية في الدنيا، والرؤية في عرصات القيامة، والرؤية في الجنة.

الرؤية في الدنيا:

رؤية الله تبارك وتعالى في الدنيا البصرية محالة، لقوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي** ﴾ [الأعراف: ١٤٣] الآية، وثبت في صحيح مسلم مرفوعاً: «**تعلم أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت**»، وقد أجمع السلف على مقتضى هذه الأدلة، ولم يتنازعوا إلا في رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج، فأثبتها ابن عباس وأنكرتها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وقال بكلا القولين طوائف من السلف والخلف، والصحيح أن النبي ﷺ لم ير ربه ليلة المعراج، لما ثبت في صحيح مسلم، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ قال: «**نور أنى أراه**»، وفي رواية: «**رأيت نوراً**»، وفي رواية: «**حجابه النور**»، فهذه الروايات التي أوردها الإمام مسلم على الولاء تدل على أن النبي ﷺ لم ير ربه، وإنما رأى نوراً حال دونه ودون رؤية الله تعالى، وهو نور الحجاب.

وفي إجماع السلف على منع الرؤية البصرية في الدنيا رد على دعوى المتصوفة أن الله يرى في الدنيا ويحاضر ويسامر، وأن الله يحل في بعض الأشخاص ويحادث ويجالس! ﴿ **سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ١٦** ﴾ [النور: ١٦].

واستحالة رؤية الله في الدنيا مرجعها لعجز العباد لا لاستحالتها في ذاتها كما يزعم المعتزلة بحيث يستمر حكمها في الدنيا والآخرة فإذا كان يوم القيامة قواهم الله على ما عجزوا عنه في الدنيا ورأوا ربهم عياناً.

الرؤية في عرصات القيامة:

اختلف أهل العلم في رؤية الله عز وجل يوم القيامة هل تحصل لجميع أهل الموقف ؟ أو يختص بها المؤمن والمنافق ؟ أو هي للمؤمنين خاصة ؟ فذهب الجمهور إلى أنها خاصة بالمؤمنين

لقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٍ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [المطففين: ١٥]، وهذا الاستدلال لا شك في قوته، إلا أنه ينبغي أن يقيد في حق الكفار بما بعد أمر كل أمة باتباع ما كانت تعبد، وللمنافقين بعد انطفاء نورهم على الصراط؛ لأن النصوص الصحيحة دلت على إثبات الرؤية لأهل الموقف بثلاث طرق:

١. نصوص تدل على إثبات الرؤية لجميع أهل الموقف، كقوله ﷺ: «**ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه**» رواه البخاري، وقوله: «**أما إنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترون هذا القمر**» رواه ابن أبي عاصم وإسناده على شرط الشيخين.

٢. نصوص تعم من أظهر الكفر ومن أسر به، روى مسلم بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً: «**والذي نفسي بيده لا تضارون في رؤية ربكم إلا كما تضارون في رؤية القمر، يلقى العبد فيقول: أيْ فُلْ (أي: يا فلان) ألم أكرمك وأسودك وأزوجك وأذرك ترأس وتربع ؟ فيقول العبد: بلى، قال: أفظننت أنك ملاقي ؟ فيقول: لا، فيقول: فإني أنساك كما نسيتني، ثم يلقى الآخر فيقول له مثل ذلك، فيقول: يا رب آمنت بك وبكتابك وبرسولك، وصليت وتصدقت، ويثني بخير ما استطاع، فيقول: ههنا إذن، ثم يقال له: الآن نبعث شاهدنا عليك، فيختم على فيه وينطق فخذه ولحمه، وذلك المنافق الذي يسخط الله عليه**» فدل الحديث على أن رؤية الموقف تعم الكافر والمنافق؛ لأن اللقاء متى نسب إلى الحي السليم من الموانع اقتضى المعاينة.

٣. نصوص تعم المؤمن والمنافق، كما ثبت في صحيح مسلم: «**إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن لتتبع كل أمة ما كانت تعبد، فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله إلا يتساقطون في النار، حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله من بر وفاجر أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها، قال : فما تنتظرون ؟ تتبع كل أمة ما كانت تعبد، قالوا: يا ربنا، فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نصاحبهم، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك لا نشرك بالله شيئاً – مرتين أو ثلاثاً – حتى أن بعضهم ليكاد أن ينقلب، فيقول: هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها ؟ فيقولون: نعم، فيكشف عن ساق فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه**

إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد خر على قفاه، ثم يرفعون رؤوسهم وقد تحول في صورته التي رأوه أول مرة، فيقول : أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، ثم يضرب الجسر على جهنم ويمر الناس على الصراط».

وينبغي أن يعلم أن إثبات الرؤية في العرصات للكفار والمنافقين يجب أن يكون مقيداً؛ لأن إطلاق الرؤية يفهم منه الكرامة أو الثواب، فيتعين العدول عن الإيهام بالتقييد فيقال مثلاً: إنهم يرونه في الموقف رؤية تعريف لا رؤية نعيم؛ ولأن الحكم إذا كان عاماً وكان في تخصيص بعض الأفراد بالذكر خروج عن القول الجميل فإنه يمنع من التخصيص.

الرؤية في الجنة:

وهي رؤية النعيم الموعودة، قال تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣]، وقال: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]، والزيادة هي النظر إلى وجه الله في الجنة، وثبت في الصحيح البخاري عن جرير البجلي: أنه قال كنا جلوساً عند النبي ﷺ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا**»، ووجه مناسبة ذكر صلاة الفجر والعصر عند ذكر الرؤية أن الرؤية تحصل في مثل وقت هاتين الصلاتين.

والأحاديث في إثبات الرؤية في الجنة متواترة، تلقاها أهل السنة والجماعة بالقبول وأجمعوا على مقتضاها، كما نقل ذلك ابن أبي حاتم عن جميع علماء الأمصار.

ورؤية الله تعالى في الجنة أكمل أنواع النعيم، وأحب شيء إلى أهلها، كما ثبت في صحيح مسلم: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار ؟ قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل**».

ونصوص الرؤية تدل بعمومها على إثبات الرؤية للنساء كالرجال، فيجب القول بمقتضى الدليل السالم عن المعارض المقاوم، خلافاً لمن أنكر رؤيتهن لله أو قصرها على الأعياد.

والعموم المعنوي يصدق دلالة العموم اللفظي طرداً وعكساً[1]؛ لأن المؤمنات شاركن المؤمنين فيما استحقوا به الرؤية، وفارقن الكفار فيما استحقوا به الحجب، فيجب أن يثبت لهن ما يثبت للمؤمنين وينفى عنهن ما ثبت للكفار.

س/ ما علاقة الرؤية بصفة العلو ؟

جـ / الرؤية الموعودة في الجنة رؤية بصرية بجهة العلو من الرائي؛ لأن النبي ﷺ شبه رؤية الله برؤية الشمس والقمر، ومن المعلوم أن الناس إنما يرونهما عياناً بجهة العلو، فيجب أن تكون الرؤية الموعودة كذلك.

وقد أنكر الأشاعرة اعتبار الجهة شرطاً في الرؤية؛ لأن الجهة من صفات الأجسام، وهذا القول مؤلف من إثبات الرؤية ونفي علو الذات وتصوره متعذر، ولهذا آل الأمر ببعض الأشاعرة إلى موافقة المعتزلة في تأويل الرؤية بزيادة العلم، حتى قال الرازي: خلافنا مع المعتزلة لفظي أو قريب منه.

س/ ما مذهب المعتزلة في صفة الرؤية ؟

جـ/ المعتزلة يقولون بتأويل الرؤية ويفسرونها بالعلم؛ لأن الرؤية البصرية عندهم محالة نقلاً وعقلاً، أما نقلاً فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أي: لا تراه العيون، وهذا غير مسلم لأن الإدراك المضاف إلى البصر بمعنى الإحاطة وهو أخص من الرؤية، فلا يلزم من نفي الإحاطة نفي الرؤية؛ لأن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، قال الشارح: «المعنى أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا

(١) الطرد يعني: الوجود مع الوجود، والعكس يعني: العدم مع العدم.

ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ﴾ [الشعراء: ٦١ – ٦٢]، فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية ... بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه».

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فنفى الرؤية بـ(لن) وهي تفيد التأبيد، وهذا غير مسلم لأن (لن) لنفي الفعل في المستقبل ولا تقتضي التأبيد، لجواز تقييد الفعل بعدها وتحديده، بل إن أهل العلم قالوا: إنها لا تدل على التأبيد حتى لو قرنت بكلمة أبداً قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة: ٩٥] مع أنهم في الآخرة ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧].

واستدلوا عقلاً بأدلة كثيرة منها:

١. دليل المقابلة: فالرؤية البصرية يشترط فيها أن يكون المرئي مقابلاً للرائي، والمقابلة تستلزم التجسيم.

وهذا إلزام بلفظ بدعي مجمل، فإن كان المراد بالجسم: المركب من المادة والصورة، أو من الجواهر الفردة، أو ما يقبل التفريق والانفصال، فالله منزه عن هذا كله، وإثبات الرؤية لا يستلزم شيئاً من هذه المعاني الباطلة، وإن كان المراد بالجسم: ما يشار إليه، أو ما تقوم به الصفات، أو القائم بنفسه، فهذا حق والرؤية مستلزمة له، ولا يضر المثبت التشنيع عليه بالجسم.

واشتراط المقابلة في الرؤية ليس صحيحاً، فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ كان يرى الصحابة من وراء ظهره. ويبدو أن ذلك في الصلاة لا في كل حال والله أعلم.

٢. دليل الموانع: فلو جاز أن نرى الله في الآخرة لوجب أن نراه الآن لتحقق شرط الرؤية وهو سلامة الحاسة وانتفاء موانعها: كالحجاب والرقة والبعد.

وهذا غير مسلم لأن الشروط الصحيحة للرؤية ثلاثة: القيام بالنفس، وكون المرئي بجهة من الرائي، وقوة البصر على الرؤية، وآخرها غير متحقق الآن ولذلك لم نر الله ﷻ.

س/ كيف ترد على تأويل الرؤية بالعلم ؟

ج/ الرد من وجوه:

١. أن النصوص صريحة في تفسير الرؤية بالمعاينة، كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣] أي: تنظر إليه عياناً؛ لأن النظر عدي إلى مفعول واحد، والرؤية العلمية تتعدى إلى مفعولين؛ ولأنه عدي بـ(إلى) الصريحة في نظر العين، وأضيف إلى الوجه الذي هو محل البصر، ومن أصرح الأدلة في تفسير الرؤية ما ثبت في البخاري مرفوعاً: «**إنكم سترون ربكم عياناً**»؛ لأن اقتران الرؤية بالعين لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم.

٢. أن تفسير الرؤية الموعودة بالعلم يبطل فائدة الوعد بها؛ لأن العلم الضروري بالله يحصل في الآخرة للناس كافة، قال الإمام الدارمي: «هذا التفسير مع ما فيه من معاندة الرسول ﷺ محال خارج عن المعقول؛ لأن الشك في ربوبية الله ﷻ زائل عن المؤمن والكافر يوم القيامة، فكل مؤمن وكافر لا يعتريه شك في ربه، فما فضل المؤمن على الكافر يوم القيامة؟ وما موضع بشرى رسول الله ﷺ للمؤمنين برؤية ربهم ؟

٣. أن تأويل الرؤية بالعلم يعني: تعطيلها وإنكارها ورد كل النصوص الدالة على ثبوتها، فكل دليل يدل على الرؤية فهو شاهد ببطلان هذا التأويل، الذي بدأ من عند الجهمية ثم المعتزلة، ثم سرى للمتأخرين من الأشاعرة، وهذا يدلنا على قوة تأثير المعتزلة على الأشاعرة، وهناك رسالة علمية في جامعة أم القرى أبرزت كثيراً من مظاهر هذا التأثير.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين



فهرس الموضوعات